البلديات الفلسطينية*
(من النشأة حتى العام ١٩٦٧)

د. علي الجرباوي

تُعتبر مؤسسات الحكم المحلي لبنة اساسية في البنية العامة للدول الحديثة، وركيزة رئيسة لمشاركة الشعوب السياسية. ولكن السلطات المركزية المتعاقبة على فلسطين، وكلها خارجية، احكمت سيطرتها على هذه المؤسسات منذ انشائها، ومنعتها من القيام بدور سياسي ـ اداري فاعل في مجتمعها. وبما ان الشعب الفلسطيني يقوم، في هذه المرحلة، بتجسيد اعلان الاستقلال، ووضع بنى الدولة الفلسطينية موضع التنفيذ الفعلي، يجدر بنا ايلاء الحكم المحلي كمفهوم، ومؤسساته كآليات، الكثير من الاهتمام. ولكي يكون بالمقدور الانطلاق نحو مستقبل ديمقراطي، وحكم محلي فعال ومؤثر في حياة الدولة الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني، يجب وضع الارث التاريخي للحكم المحلي في فلسطين في الميزان. ففهم السياق التاريخي لتطور مفهوم الحكم المحلي في فلسطين، وتفسير المنطلقات والاهداف التي دفعت الى اقامة مؤسساته، وايضاح التطورات التي رافقت مجرى حياتها، كفيل بتحسين فرص نقل هذا المستوى من الحكم من حالة الواقع المعاش الى حالة المستقبل المطلوب.

العهد العثماني

منذ أواخر القرن الثامن عشر للميلاد، عصفت رياح التغيير بالدولة العثمانية التي بدأت تعاني من عوارض الترهّل والهرم. وشعر السلاطين، ابتداء بسليم الثالث (حكم من ١٧٨٩ الى ١٨٠٧)، بأن استمرارية الدولة تعتمد، بشكل رئيس، على الشروع بادخال اصلاحات بنيوية على النظم العثمانية المختلفة، خاصة في ما يتعلق بادارة الدولة وجيشها. وازدادت رياح التغيير قوة وتأثيراً خلال القرن التاسع عشر، بفعل تجمّع، وتشابك، عوامل ضغط متعددة تعرضت لها الدولة العثمانية، من الداخل والخارج معاً.

في مواجهة التحديات الداخلية، والخارجية، وفي محاولة لاسترداد السلطة واحكام السيطرة على الدولة، شرع السلاطين العثمانيون بحملة اصلاحية، بلغت ذروتها في عهد التنظيمات (١٨٣٩ ـ ١٨٧٦). وكان الهدف الاساس للحملة استعادة زمام المبادرة للسلطان، من طريق فرض المركزية في نظام الحكم، وربط الايالات ربطاً وثيقاً ومحكماً باسطنبول. وشكّل تحديث، وتطوير، النظم

* تمّ اعداد هذا البحث ضمن «مشروع الدراسات الفلسطينية»، بالتعاون مع مركز الهندسة والتخطيط في مدينة رام الله، في الضفة الفلسطينية المحتلة.